

المرصد الاقتصادي والاجتماعي اليمني



الإنفاق الاجتماعي في اليمن والتداعيات
التموية في ظل تراجع الدعم الدولي

قضية العدد

العدد الأول - أبريل 2026

رصد الاتجاهات واستشراف المستقبل لدعم التخطيط وصنع السياسات

المحتويات

i

الافتتاحية

ii

لوحة المعلومات العامة

iv

ملخص تنفيذي

1

التطورات الإقليمية والعالمية

القسم
الأول

1

1 الآفاق الاقتصادية

2

2 التطورات الإنسانية

3

3 أحدث المستجدات (الأزمة في الشرق الأوسط)



5

التطورات الوطنية

القسم
الثاني

5

1 التطورات الاقتصادية في اليمن

6

2 انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على الوضع في اليمن

8

3 التطورات الإنسانية في اليمن

9

4 أسعار السلع الغذائية الأساسية في اليمن



11

قضية العدد الإنفاق الاجتماعي في اليمن والتداعيات التمويلية في ظل تراجع الدعم الدولي

القسم
الثالث

11

1 السياق العام للإنفاق الاجتماعي

13

2 الاتجاهات القطاعية للإنفاق الاجتماعي

16

3 التداعيات التمولية الاجتماعية والاقتصادية

18

4 مسارات السياسات والمعالجة



الافتتاحية



تتبنى وزارة التخطيط والتعاون الدولي نهجا تنمويا متطورا يقوم على تتبع ورصد وتحليل التطورات والتحوللات الاقتصادية على المستوى الدولي والإقليمي وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي في اليمن، الامر الذي يمكن المخطط الاقتصادي وصانع السياسات الاقتصادية من اكتشاف الفرص الاقتصادية واتجاهات النمو الاقتصادي وحركة التجارة والاستثمار وتدفق رؤوس الأموال ، كما يمكن من تشخيص التهديدات العابرة للحدود والمخاطر الاقتصادية الناشئة عن الازمات والصدمات التي يتلقاها الاقتصاد نتيجة التفاعلات السياسية والمالية الدولية والإقليمية التي تنبعث شرارتها في البورصات العالمية وأسواق المال او ميدان السياسة والتكنولوجيا او ومواقع الاحداث الساخنة والصراعات المتفجرة هنا وهناك.

إن المرصد الاقتصادي والاجتماعي اليمني، الذي نطلق العدد الأول منه هو الأداة التي تستخدمها الوزارة ضمن أدوات ومناهج أخرى في الرصد والتحليل والتقييم، انه ثمرة لجهود مكثفة تقوم بها الوزارة منذ أكثر من عقد من الزمن وهو تطوير نوعي وهيكل لنشرة المستجديات الاقتصادية والاجتماعية التي درجت الوزارة على إصدارها بدعم من منظمة اليونيسف منذ شهر مارس عام 2015، والتي نأمل ان تستمر هذه الشراكة الناجحة ويتسع نطاقها ويزداد تأثيرها في جهود التعافي وإعادة الاعمار وبناء القدرات.

محمد عبدالله الفقي

وزير التخطيط والتعاون الدولي



المرصد الاقتصادي والاجتماعي اليمني هو إصدار ربع سنوي يهدف إلى رصد أبرز التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وتحليل اتجاهاتها، وتقديم إشارات إنذار مبكر حول المخاطر الناشئة عن التنمية البشرية، مع تركيز خاص على تأثير هذه التطورات على الأطفال والفئات الهشة.

لوحة المعلومات العامة



آفاق الاقتصاد الكلي (إنذار مبكر)

توقعات * لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) الصادرة في 25 فبراير 2026.

11%

(توقعات 2026)

عجز الموازنة
كنسبة من الناتج
المحلي الإجمالي
لعام 2026



20.7%

(توقعات 2026)

معدل التضخم لا
يزال مرتفعاً، مع
تراجع طفيف عن
24.5% في 2025



0.4%

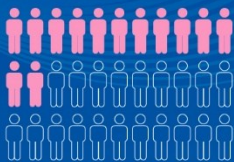
(توقعات 2026)

نمو طفيف جداً
للناتج المحلي
الإجمالي، مقارنة
بـ 1.0% في 2025

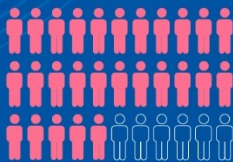


* سيتم مراجعة وتحديث هذه التوقعات في الربع الثاني لهذا العام 2026 (العدد الثاني للمرصد) أخذاً بالاعتبار تداعيات الأزمة الحالية في الشرق الأوسط.

الفقر



35.9% الحضر



81.2% الريف



68.6%

من الأطفال في
اليمن يعانون من
الفقر متعدد الأبعاد

الحماية الاجتماعية

66.2%

فجوة التمويل الخارجي لعام 2025



التعليم



**فجوة التمويل
الخارجي**
بلغت **55.7%**
لعام 2025



الأثر البشري
3.2 مليون طفل
غير ملتحقين بالمدارس
في عام 2025



الإنفاق الحكومي
تراجع من
3.2% (2019)
إلى **1.6%** (2025)

الصحة



**فجوة التمويل
الخارجي**
بلغت
49.8%
لعام 2025



الأثر البشري
معدل وفيات حديثي الولادة
لكل 1000 ولادة حية **21**
معدل وفيات الرضع لكل
1000 ولادة حية **35**
معدل وفيات الأطفال دون
الخامسة لكل 1000 ولادة حية **41**



الإنفاق الحكومي
لم يتجاوز
0.4% فقط
من الناتج المحلي
في 2025

الخلاصة

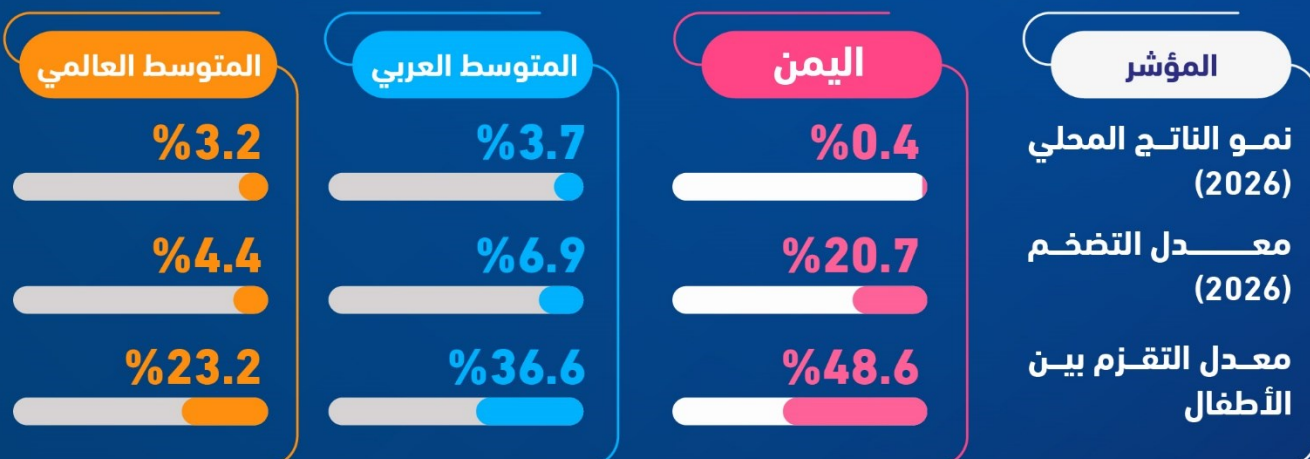
النتيجة الحتمية

تآكل رأس المال البشري في اليمن نتيجة مباشرة
لتراجع الإنفاق الحكومي والتمويل الدولي،
بالتزامن مع الارتفاع الحاد في معدلات الفقر
والحرمان من التعليم والصحة.



مقياس رأس المال البشري (HDI)

مقارنة اليمن بالاقليم والعالم



يدخل اليمن عام 2026 في بيئة بالغة التعقيد، ومتأثرة بضغوط اقتصادية وتمويلية مستمرة، حيث لا يزال ملايين الأشخاص يواجهون ظروفًا إنسانية صعبة، ويكافحون لتلبية احتياجاتهم الأساسية والحصول على الخدمات الضرورية وسط أزمة ممتدة، وتدهور اقتصادي ناجم عن الصراع، واستمرار النزوح، وتزايد التأثير بالصدمة مناخية.

ومع تداعيات الحرب في الشرق الأوسط على اليمن خاصة وعلى الوضع الاقتصادي فيها بشكل أخص، تتفاقم التأثيرات العميقة في اليمن على وضع احتياجات الأسر وأطفالهم الذين يواجهون العبء الأكبر جراء عدم أو ضعف الاستجابة في ظل الانخفاض الكبير في التمويل، وتقليص برامج إنقاذ الأرواح الحيوية في الأشهر الأخيرة من العام 2025. وعادة ما يفتقر الأطفال، وهم الفئة الأشد ضعفاً الذين يعيشون في حالة الفقر، والأصغر سناً (دون سن الخامسة) والنازحون، والأطفال ذوو الإعاقة، والفتيات الصغار إلى إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية من قبيل الرعاية الصحية والمياه والتعليم ما يجعلهم أكثر عرضة للتأثيرات السلبية لهشاشة الوضع الاقتصادي.

وفي هذا السياق، وفي ظل تراجع الدعم الدولي لليمن، يكتسب الإنفاق الاجتماعي والذي يشمل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية أهمية اجتماعية واقتصادية كبيرة في سياق هشاشة الاقتصاد؛ ذلك أن الإنفاق الاجتماعي استثمار استراتيجي شامل يهدف إلى تعزيز التنمية البشرية، والحد من الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام عبر ركائز رئيسة تشمل التعليم (رفع كفاءة رأس المال البشري)، الصحة (ضمان الوصول لخدمات صحية نوعية ذات جودة)، والحماية الاجتماعية (دعم الأسر وإعانات الأطفال والتحويلات النقدية).

غير أن الحرب والصراع في اليمن أنتجا تحديات كبيرة ومستمرة نحو الإنفاق الحكومي الاجتماعي لتلبية الاحتياجات المتزايدة، حيث انخفض الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 30.2% عام 2010 إلى 8.4% في عام 2017، قبل أن يبدأ في مرحلة جديدة خلال الفترة 2018-2025 بين الارتفاع والانخفاض مستقرًا عند نسبة من الناتج المحلي الإجمالي قدرها 17.1% في العام 2025. وبالتزامن مع هذا الوضع فقد انخفض الإنفاق الحكومي الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 3.9% عام 2019 إلى أدنى مستوى له - خلال السنوات الأخيرة - مستقرًا عند 2.0% عام 2025.

ومع استمرار هشاشة التمويل وتراجع الاستثمارات الاجتماعية، تزداد مخاطر تآكل رأس المال البشري، خاصة بين الأطفال، بما يحمله ذلك من تداعيات طويلة الأجل على مستوى المعيشة والإنتاجية والنمو الاقتصادي في اليمن.

● الفئات الأشد ضعفاً: العبء الأكبر



02 | المؤشرات الوطنية (إنسانية، اقتصادية، اجتماعية)

2026 (%)	2025 (%)	المؤشرات
0.4	1.0	نمو الناتج المحلي الإجمالي
20.7	24.5	معدل التضخم
11-	10.2-	الرصيد المالي (العجز) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
78.4	78	الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
2.7	2.4	معدل نمو التصدير
3.0	5.0	معدل نمو الاستيراد

المؤشرات الاقتصادية



انكماش -1.6%	نداعيات حرب الشرق الأوسط على الناتج المحلي الإجمالي (سيناريو الدول العربية الأخرى)
انكماش -5.5%	نداعيات حرب الشرق الأوسط على الناتج المحلي الإجمالي (سيناريو دول الخليج)

مؤشرات تداعيات الحرب في الشرق الأوسط



22.3	19.5	الاحتياجات الإنسانية: الأشخاص المحتاجون (مليون شخص)
17	15	الاحتياجات الإنسانية: النساء والفتيات والفتيات المحتاجون (مليون شخص)
5.2	4.8	عدد النازحين داخلياً مليون شخص
229.3	1376.2	المساعدات الخارجية الفعلية (مليون دولار)
90.3%*	71%	فجوة التمويل الخارجي
18.3	17.1	انعدام الأمن الغذائي الحاد (مليون شخص)

المؤشرات الإنسانية والاجتماعية



* نهاية الربع الأول 2026

03 | أولويات الاستجابة للتداعيات الراهنة للحرب في الشرق الأوسط



توجيه التمويلات والمنح الدولية نحو التدخلات ذات الأثر المستدام وبرامج التمكين الاقتصادي على تعزيز القدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية.

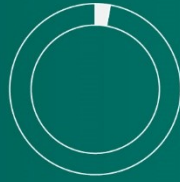
تعزيز الموارد العامة وإزالة حواجز التجارة الأجنبية عبر تحسين كفاءة التحصيل وتنشيط الموارد السيادية ودعم تدفقات النقد الأجنبي.

تعزيز الاستقرار النقدي والحد من الضغوط التضخمية وتقلبات سعر الصرف من خلال دعم أدوات السياسة النقدية والرقابة على القطاع المصرفي والصرافة.

دعم الأمن الغذائي وتعزيز المخزون الاستراتيجي للسلع الأساسية بما يحد من تأثير اضطرابات الأسواق العالمية وتقلبات أسعار الغذاء والطاقة.

تعزيز استقرار الأسواق المحلية وسلاسل الإمداد وضمان استمرار تدفق السلع الأساسية والحد من الممارسات الاحتكارية وتقلبات الأسعار.

%2.8
الإنفاق الحكومي العام الاجتماعي،
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
في اليمن عام 2022



%21.7
الإنفاق الحكومي العام، كنسبة
من الناتج المحلي الإجمالي
في اليمن عام 2024



%17.3
الإنفاق الحكومي العام الاجتماعي،
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
في الدول العربية عام 2022



%32
الإنفاق الحكومي العام، كنسبة
من الناتج المحلي الإجمالي في
الدول العربية عام 2024



%10.6
الإنفاق الحكومي العام الاجتماعي،
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
في العالم عام 2022



%37
الإنفاق الحكومي العام، كنسبة
من الناتج المحلي الإجمالي في
العالم عام 2024



2025

%0.0
الإنفاق الحكومي على
الحماية كنسبة من الناتج
المحلي الإجمالي



%0.4
الإنفاق الحكومي على
الصحة كنسبة من الناتج
المحلي الإجمالي



%1.6
الإنفاق الحكومي على
التعليم كنسبة من الناتج
المحلي الإجمالي



%66.2
فجوة التمويل
الخارجي للحماية



%49.8
فجوة التمويل
الخارجي للصحة



%55.7
فجوة التمويل
الخارجي للتعليم



أهم الرسائل:

يقدم تحليل قضية الإنفاق الاجتماعي الرسائل الأساسية التالية:

● **استمرار انخفاض الإنفاق الاجتماعي** يفاقم مستويات الفقر والحرمان متعدد الأبعاد، خاصة بين الأطفال والأسر الأشد هشاشة في اليمن.



● **اتساع فجوات تمويل الإنفاق الاجتماعي في قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية** يهدد بتآكل رأس المال البشري ويقوض فرص التنمية طويلة الأجل.



● **تراجع التمويل الخارجي** يعيد تشكيل قدرة نظام الخدمات الاجتماعية في اليمن، بما يحد من الوصول إلى التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، ويزيد من تعرض الأطفال لمخاطر الحرمان والتهemis طويل الأجل.



● **تعزيز الإنفاق الاجتماعي المستدام** يمثل أولوية استراتيجية لحماية الأطفال والحد من مخاطر ضياع جيل كامل من رأس المال البشري في اليمن.



● **تعزيز كفاءة الإنفاق الاجتماعي** الانتقال التدريجي من الاستجابة الإنسانية قصيرة الأجل إلى مسارات تنموية مستدامة تدعم الإنتاجية والنمو الاقتصادي وتعزز الحماية الاجتماعية.



القسم الأول: التطورات الإقليمية والعالمية

الآفاق الاقتصادية

1

على المستوى العالمي

توقع صندوق النقد الدولي في يناير 2026¹، أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي العالمي نموا قدره 3.3% في 2006، وهو نفس معدل النمو الذي توقعه الصندوق للعام 2025، مع ترجيح أن يبلغ النمو 3.2% في 2027. كما أشارت توقعات الصندوق إلى استمرار تراجع التضخم العالمي من 4.1% في 2025 إلى 3.8% في 2026 و 3.4% في 2027.

وبناء على التطورات المرتبطة بالحرب الأمريكية الإيرانية وتداعياتها المباشرة على أسعار الطاقة وحركة التجارة الدولية وفي ظل توتراتها الجيوسياسية، قام صندوق النقد الدولي في أبريل 2026²، بتخفيض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي إلى 3.1% في 2026 مع افتراض انتهاء الحرب في منتصف العام الحالي. وفي ذات الوقت رفع الصندوق توقعاته للتضخم العالمي إلى 4.4% في 2026 مع توقع تراجعه تدريجيا إلى 3.7% في العام 2027.

على المستوى العربي

تشير بيانات الجدول (1) إلى تحسن آفاق النمو الاقتصادي في المنطقة العربية، إذ يُتوقع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموع البلدان العربية من 2.9% عام 2025 إلى 3.7% عام 2026، قبل أن يستقر عند 3.3% عام 2027. كما يُتوقع استمرار تحسن النمو في البلدان منخفضة الدخل، التي يأتي اليمن ضمنها، من انكماش قدره 0.9% عام 2025 إلى نمو يبلغ 1.7% عام 2026 و 1.9% عام 2027، بما يعكس انتقالاً إيجابياً من الانكماش إلى التعافي والنمو. ومع ذلك، فإن التطورات الجيوسياسية الراهنة، ولا سيما الحرب الحالية، قد تؤثر سلباً في هذه التوقعات وتحد من وتيرة التعافي والنمو، خاصة في الاقتصادات الأكثر هشاشة.

وفي المقابل، تظل الضغوط التضخمية تحدياً أمام الاستقرار الاقتصادي، رغم توقع تراجع معدل التضخم في مجموع البلدان العربية من 8.2% عام 2025 إلى 5.4% عام 2027. وفي البلدان منخفضة الدخل، يُتوقع انخفاض التضخم من 85.3% إلى 32.8% خلال الفترة نفسها، إلا أنه سيظل مرتفعاً بصورة كبيرة، بما يعكس استمرار هشاشة هذه الاقتصادات أمام الصدمات الاقتصادية.

جدول (1): نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم في المنطقة العربية، 2025 - 2027

معدل التضخم %			نمو الناتج المحلي الاجمالي %			
2027	2026	2025	2027	2026	2025	
5.4	6.9	8.2	3.3	3.7	2.9	مجموع البلدان العربية
2.2	2.0	1.9	3.3	4.2	3.3	البلدان مرتفعة الدخل
6.3	6.5	7.2	3.5	3.3	2.8	البلدان متوسطة الدخل
32.8	58.0	85.3	1.9	1.7	0.9-	البلدان منخفضة الدخل*

المصدر: الاسكوا، شباط/فبراير 2026، آفاق الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية، <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/macroeconomic-outlook-arab-region-arabic.pdf>

* تشمل البلدان منخفضة الدخل كل من اليمن، سوريا، الصومال، والسودان.

تطورات الرصيد المالي والدين العام في البلدان العربية

يوضح الجدول (2) أن الدول العربية مرتفعة الدخل تحتفظ بوضع مستقر ومثالي فيما يتعلق بمستويات العجز المالي والدين العام حيث تحقق فائضا ماليا يتراوح بين 2.4% و 2.5% في عام 2026 و 2027 كما تحتفظ بمستويات أمانة للدين العام حيث لن تتجاوز نسبة 23.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2027 .

¹ <https://www.imf.org/ar/publications/weo/issues/2026/01/19/world-economic-outlook-update-january-2026>

² <https://www.imf.org/ar/publications/weo/issues/2026/04/14/world-economic-outlook-april-2026>

من جانب آخر تظل الدول العربية متوسطة الدخل والدول الأقل نمواً مثقلة بعجزات مالية وارتفاع مستويات الدين العام حيث تبلغ نسبة العجز المالي في عام 2027 الى حوالي 9% للدول متوسطة الدخل وحوالي 4.2% للدول الأقل نمواً، فيما يتوقع أن تصل نسبة الدين العام إلى حوالي 73% بالنسبة للدول متوسطة الدخل وحوالي 61% للدول الأقل نمواً.

جدول (2): الرصيد (العجز) المالي والدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، 2025 - 2027

الدين كنسبة من الناتج المحلي			الرصيد المالي كنسبة من الناتج المحلي			
2027	2026	2025	2027	2026	2025	
44.9	45.6	46.7	2.4-	2.2-	2.1-	مجموع البلدان العربية
23.3	25.3	27.4	2.5	2.4	2.4	البلدان مرتفعة الدخل
75.3	73.4	72.0	9.0-	8.4-	7.9-	البلدان متوسطة الدخل
61.6	68.3	81.5	4.2-	5.3-	6.9-	البلدان المنخفضة الدخل (من ضمنها اليمن)

الرصيد المالي (العجز بالإشارة -) أو الفائض
المصدر: الاسكوا، شباط/فبراير 2026، آفاق الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية.

تطورات وآفاق التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) في البلدان العربية

يكشف الجدول (3) حالة تلتقي فيها الدول عالية ومتوسطة الدخل عند مستويات متقاربة في أداء تجارتها الخارجية، حيث يتوقع أن تنمو الصادرات والواردات بمعدلات متقاربة تصل إلى 4% في عام 2027 فيما الدول الأقل نمواً يتوقع لها أن تحقق معدلات أكبر (صادرات وواردات). إلا أن المقياس الحقيقي هو نسبة العجز المالي والدين العام ونسبتهما إلى الناتج الإجمالي كما هو موضح أعلاه، فضلاً عن الموقف النهائي لميزان المدفوعات.

جدول (3): نمو التصدير والاستيراد في المنطقة العربية، 2025 - 2027؛ (%)

نمو التصدير			نمو الاستيراد			
2027	2026	2025	2027	2026	2025	
4.1	3.6	4.2	4.6	4.6	4.1	مجموع البلدان العربية
4.3	3.5	4.1	4.9	5.2	3.9	البلدان مرتفعة الدخل
3.5	3.6	4.0	3.2	2.0	4.0	البلدان متوسطة الدخل
8.6	14.0	12.6	8.4	8.0	8.3	البلدان منخفضة الدخل (من ضمنها اليمن)

المصدر: الاسكوا، شباط/فبراير 2026، آفاق الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية.

لذا من الأهمية قراءة الاتجاهات الاقتصادية الراهنة وآفاقها وتحليل انعكاساتها على الاقتصاد الوطني وبالتالي العمل على مراجعة وتطوير السياسات الاقتصادية وبرامج الإصلاح؛ للحد من تلك التداعيات السلبية على الأداء الاقتصادي المحلي وهو ما سيتم تناوله في القسم الثاني.

التطورات الإنسانية

2

يهدف المجال الإنساني على المستوى الدولي إلى تقديم المساعدة إلى 135 مليون شخص من أصل 239 مليون شخص محتاج في العام 2026، بمتطلبات تمويل بلغت 33 مليار دولار أمريكي (الجدول 4).

وفي إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يستهدف العمل الإنساني مساعدة 32 مليون شخص من أصل 58.2 مليون شخص محتاج، بمتطلبات تمويل 12.5 مليار دولار أمريكي بنسبة 38% من إجمالي التمويل لعام 2026.

جدول (4): التطورات الإنسانية العالمية: الأشخاص المحتاجون والمستهدفون والمتطلبات المالية عامي 2025 و2026

الإقليم	2025			2026		
	المستهدفون مليون شخص	المحتاجون مليون شخص	التمويل المطلوب (مليار دولار أمريكي)	المستهدفون مليون شخص	المحتاجون مليون شخص	التمويل المطلوب (مليار دولار أمريكي)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	60	59	15.9	32	58.2	12.5
جنوب وشرق أفريقيا	38	85	11.9	34.2	56.6	6.9
غرب ووسط أفريقيا	35	57	7.6	24.3	42.1	5.1
آسيا والمحيط الهادي	33	55	5.1	26.4	43.7	3.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	16	34	3.6	13.7	28.1	2.6
أوروبا	8	15	3.3	4.1	10.8	2.3
العالم	189	305	47.4	135	239	33

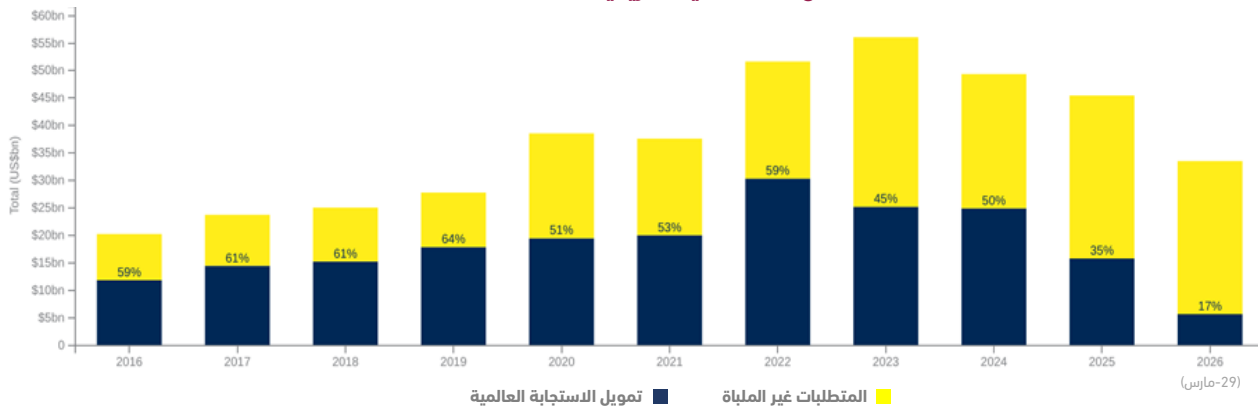
المصدر:

OCHA, 2026, Global Humanitarian Overview, <https://reliefweb.int/report/world/global-humanitarian-overview-2026-enaresfr> -
OCHA, 2025, Global Humanitarian Overview, <https://reliefweb.int/report/world/global-humanitarian-overview-2025-enarfres> -

وعلى الرغم من انخفاض تغطية التمويل لعام 2025 إلى أكثر من الثلث قليلاً (35%)، يناشد العاملون في المجال الإنساني جمع 33 مليار دولار لعام 2026، منها 23 مليار دولار مطلوبة بشكل عاجل للاستجابة لأشد الاحتياجات تهديداً للحياة. تبدو هذه المبالغ ضخمة، إلا أنها ضئيلة مقارنةً بنفقات عالمية أخرى، إذ تُشكّل فقط حوالي 1% من الإنفاق العسكري العالمي. بل ويمكن تمويل النداء العالمي بالكامل، إذا تبرّع أعلى 10% من أصحاب الدخل العالمي (ممن يبلغ دخلهم السنوي 100 ألف دولار أو أكثر) بمبلغ 20 سنّاً فقط يومياً لمدة عام.³

وفي الوقت الذي تتفاقم فيه الأزمات لا تزال تغطية التمويل لعام 2026 منخفضة جداً عند 17% ما يمثل تهديداً خطيراً لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاستجابة للبقاء على قيد الحياة. وتؤدي تخفيضات التمويل إلى قطع شريان الحياة.

شكل (1): التغطية التاريخية للخطط المنسقة



المصدر: OCHA, 2026, Humanitarian aid contributions, Historical coverage of coordinated plans, <https://fts.unocha.org/home/2026/plans>

أحدث المستجدات (الأزمة في الشرق الأوسط)

3

تستمر الأزمة في الشرق الأوسط مع تواصل الصراعات والحروب وخاصة الحرب الأخيرة بين إيران وأمريكا، الأمر الذي تسبب في سقوط ضحايا مدنيين وزيادة موجات النزوح وتصاعد الاحتياجات الإنسانية. كما تزداد المخاوف بشأن الأمن الملاحي، والهجمات على قطاع الرعاية الصحية، وحماية البنية التحتية الحيوية، وتعمل وكالات الأمم المتحدة على تعزيز المساعدات الطارئة رغم قيود الوصول وتعطل الإمدادات.

OCHA, 2026, Global Humanitarian Overview, <https://humanitarianaction.info/document/global-humanitarian-overview-2026/article/2026-global-humanitarian-overview-collective-push-protect-millions-lives>



أبرز التداعيات وتأثير الصراع في الشرق الأوسط

التأثيرات المرتبطة بنقل المساعدات الإنسانية في الشرق الأوسط

تتغير التكاليف يومياً، لكن الأمثلة التالية توضح الاتجاهات الحالية:

- الشحن البحري: زيادة تقارب 70%، مع ارتفاعات تصل إلى 300% على بعض الطرق.
- السبب: اضطرابات في الجداول الزمنية، وتغيير المسارات، والازدحام. كما أن انخفاض عدد الرحلات البحرية إلى الإمارات العربية المتحدة يجبر على نقل البضائع برّاً إلى موانئ مثل جدة (بتكلفة تقارب 5000 دولار أمريكي للحاوية الواحدة).
- النقل البري (الدولي/عبر الحدود): +20% إلى +30%
- السبب: زيادة عامة في تكاليف النقل بالشاحنات عبر الحدود في ممرات دول مجلس التعاون الخليجي، مدفوعة بشكل أساسي بتأخيرات الحدود ونقص السائقين وتضييق القدرة الاستيعابية، مع تقلب أسعار الوقود كعامل مساهم.
- الشحن الجوي: حوالي +50% إلى 70% (حسب المسار)
- السبب: التحول من النقل البحري إلى النقل الجوي، والقدرة المحدودة، ورسوم الوقود المتقلبة.

The IFRC warns of the impact of the conflict in the Middle East: Moving humanitarian goods is becoming more expensive and slower. IFRC Posted 23 Mar 2026, <https://reliefweb.int/report/world/ifrc-warns-impact-conflict-middle-east-moving-humanitarian-goods-becoming-more-expensive-and-slower>

أبرز تداعيات تصاعد حدة الأزمة في المنطقة العربية

الخسائر الاقتصادية المباشرة:

- 63 مليار دولار خسائر أولية خلال أسبوعين من التصعيد.
- توقعات بوصول الخسائر إلى 150 مليار دولار في حال استمرار النزاع لشهر واحد، يعادل 3.7% من الناتج المحلي الإقليمي.
- تضرر قطاعات الطاقة، والنقل البحري، والأنظمة المالية بشكل مباشر.

تداعيات قطاع النقل والتجارة:

- تدنى نسبة الشحن عبر مضيق هرمز بنحو 97%.
- خسائر تجارية تراكمية تقدر بنحو 30 مليار دولار في أسبوعين.
- إلغاء نحو 19 ألف رحلة جوية في تسعة مطارات إقليمية كبرى، بخسائر إيرادات طيران تجاوزت 1.9 مليار دولار.

التأثيرات الإنسانية والاجتماعية:

- 210 ملايين شخص يعيشون في مناطق متأثرة بالنزاع.
- 82 مليون شخص بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية.

المصدر: الاسكوا، 19 مارس 2026، الصراع وتداعياته: تصاعد حدة الأزمة في المنطقة العربية - تحليل قائم على السيناريوهات، <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/conflict-shockwaves-escalation-crisis-arab-region-arabic.pdf>

استهداف الدول الأكثر عرضة للمخاطر: تتفاقم الأزمات في الدول التي تعاني أصلاً من صراعات ممتدة (فلسطين، السودان، اليمن، الصومال ولبنان). وتضعف الصراعات القدرة على الصمود في المنطقة، مع تهديد لفرص عمل الشباب وزيادة نسب الفقر.

التوقعات المستقبلية: حذرت تقارير الأمم المتحدة من "سيناريو قاتم" حال استمرار الصدمة لمدة عام، مما قد يؤدي إلى انقطاع سلاسل إمداد الطاقة العالمية، ويُعيد التنمية في بعض الدول عقوداً إلى الوراء.

يشير صندوق النقد الدولي إلى أنه مع انخفاض تدفق النفط اليومي في العالم بنحو 13%، وانخفاض تدفق الغاز الطبيعي المسال بنحو 20%؛ قد يؤدي إلى صدمة نقص العرض (صدمة الإمدادات) الذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ويؤدي ارتفاع أسعار المدخلات الرئيسية إلى زيادة أسعار العديد من السلع الاستهلاكية، ما يرفع معدل التضخم. كما أن انقطاع الإمدادات يؤثر على انعدام الأمن الغذائي لـ 45 مليون شخص إضافي بسبب مشاكل النقل - ليصل إجمالي عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى أكثر من 360 مليون شخص - مع احتمال تفاقم المشكلة بمرور الوقت بسبب ارتفاع أسعار الأسمدة.⁴

وقد بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية 128.5 نقطة في الربع الأول كما في مارس 2026، أي بارتفاع قدره 4.0 نقاط بنسبة ارتفاع (3.2%) عن مستواه في الربع الرابع في ديسمبر 2025. فقد ارتفعت مؤشرات الأسعار في مجموعات السلع الأساسية - الحبوب واللحوم والزيتون النباتية والسكر - بدرجات متفاوتة، الأمر الذي لا يعكس العوامل الأساسية للسوق فحسب، بل أيضاً الاستجابات لارتفاع أسعار الطاقة نتيجة احتدام الصراع في الشرق الأوسط.

جدول (5): تطور مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية في الربع الرابع 2025 والربع الأول 2026 (نقطة مئوية)

الفترة	مؤشر أسعار الأغذية	اللحوم	منتجات الألبان	الحبوب	الزيوت	السكر
الربع الرابع 2025	124.5	124.8	128.2	107.2	165.2	90.7
الربع الأول 2026	128.5	127.7	120.9	110.4	183.1	92.4
نسبة التغير (%)	3.2%	2.3%	-5.7%	3.0%	10.8%	1.9%

المصدر: الفاو، 2026/4/3، مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية، <https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar>

⁴ Cushioning the Middle East War Shock, Speech by IMF Managing Director Kristalina Georgieva at the 2026 Spring Meetings in Washington, DC, April 9, 2026, <https://www.imf.org/en/news/articles/2026/04/09/sp040926-spring-meetings-2026-curtain-raiser>

القسم الثاني: التطورات الوطنية

التطورات الاقتصادية في اليمن

1

وفقاً للجدول (6)؛ لا يزال اليمن يواجه ظروفاً اجتماعية واقتصادية صعبة، علاوة على ضعف الاستقرار. وتشير التقديرات إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.4% في عام 2026، وهي زيادة أقل مما سجل في عام 2025، حيث بلغت 1%. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4% في عام 2027. وهي مستويات أقل من المتوسط في البلدان العربية. فيما كانت توقعات صندوق النقد الدولي قبل الحرب الجارية تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1.5% في عام 2027⁵.

ويتجه التضخم في اليمن نحو الانحسار؛ حيث يتراجع معدل التضخم، إلى 20.7% في عام 2026 مقارنة بنحو 24.5% في عام 2025. وتشير التوقعات إلى أن الاتجاه سيكون على العكس من ذلك في عام 2027. فيتوقع أن يرتفع بدرجة ضئيلة إلى 21.6%. ولكن معدل التضخم في اليمن يتسم بمستويات مرتفعة تصل إلى ثلاثة أضعاف معدل التضخم في البلدان العربية البالغ 8.2% و 6.9% عامي 2025 و 2026 على التوالي، ما يفاقم من تدهور مستويات المعيشة في اليمن. وعادةً ما يتحمل الأطفال في اليمن العبء الأكبر لارتفاع معدلات التضخم، إذ يؤدي ذلك إلى تآكل قدرة الأسر على تلبية الاحتياجات الأساسية المتعلقة بالغذاء والصحة والتعليم، ما يهدد بتفاقم تدهور رأس المال البشري للأطفال، ويعزز في ذات الوقت الحاجة الملحة إلى توسيع مظلة الدعم والحماية الاجتماعية.

جدول (6): تطورات المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية والتجارية في اليمن ومتوسط البلدان العربية

المؤشرات	اليمن			البلدان العربية		
	2025	2026	2027	2025	2026	2027
	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)
نمو الناتج المحلي الإجمالي	1.0	0.4	0.4	2.9	3.7	3.3
معدل التضخم	24.5	20.7	21.6	8.2	6.9	5.4
الرصيد المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-10.2	-11	-9.7	-2.1	-2.2	-2.4
الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	78	78.4	82.4	46.7	45.6	44.9
معدل نمو التصدير	2.4	2.7	2.3	4.1	3.6	4.2
معدل نمو الاستيراد	5.0	3.0	5.0	4.6	4.6	4.1

المصدر: الاسكوا، شباط/فبراير 2026، آفاق الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية.

<https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/macroeconomic-outlook-arab-region-arabic.pdf>

وتشير التقديرات إلى زيادة الصادرات بحوالي 2.7% في عام 2026، وهي زيادة أعلى قليلاً مما سجل في عام 2025، والتي بلغت 2.4%، في حين يسجل معدل نمو الاستيراد 3.0% عام 2026 مقابل نمو أعلى متحقق في العام 2025 بلغ 5%. بينما لا يزال عجز المالية العامة يشكل تحدياً لليمن، حيث يؤثر استمرار الصراع على قدرة اليمن على تعبئة الموارد، ويقيد انخفاض المساعدات الخارجية الحيز المالي، ويبطئ التنمية الاقتصادية. وتكشف مؤشرات الرصيد المالي ومستويات الدين عن الوضع المالي في اليمن، فالرصيد المالي (العجز المالي) يصل إلى نحو 11% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026 مقارنة بنحو 10.2% في عام 2025. ومن المتوقع أن يسجل العجز المالي 9.7% في عام 2027. هذه المستويات أعلى بحوالي خمسة أضعاف النسب المسجلة في البلدان العربية والتي بلغت حوالي 2.1% في عام 2025 وحوالي 2.2% في عام 2026. أما مستويات الدين، فهي مرتفعة في اليمن بمعدل 78.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026. ومن المتوقع أن ترتفع إلى 82.4% في عام 2027. وتبقى هذه المستويات أعلى بنحو 32.8 نقطة مئوية مقارنة بحوالي 45.6% في الدول العربية عام 2026. يتأثر ملايين الأطفال في اليمن بصورة مباشرة بالتدهور الاقتصادي والمالي الراهن، حيث تزداد مخاطر الحماية، وترتفع احتمالات التسرب من التعليم، وتتفاقم محدودية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتغذية، ما يؤدي على المدى الطويل إلى تآكل رأس المال البشري للأطفال وتقويض فرص التنمية المستقبلية في اليمن.

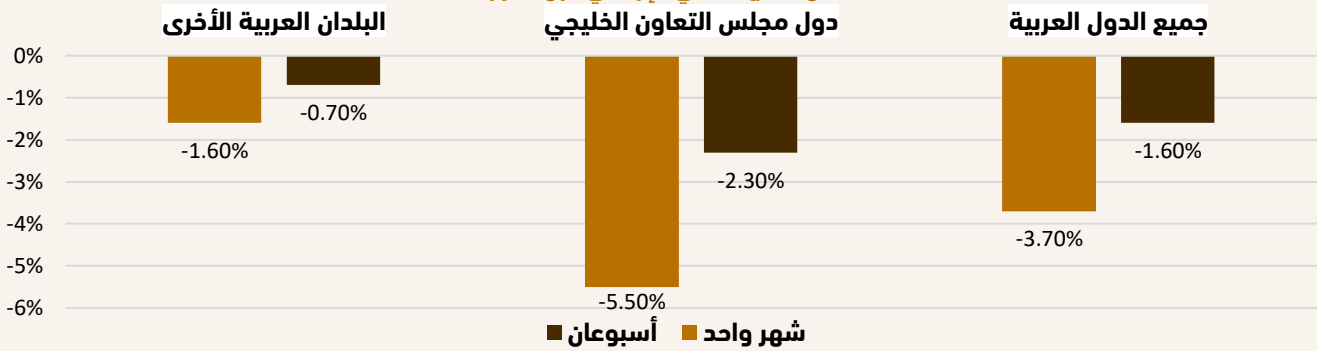
⁵ IMF, Republic of Yemen, March 18, 2026, Staff Report for the 2025 Article IV Consultation—Supplementary Information.

انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على الوضع في اليمن

خلال الأسبوعين الأولين من الحرب في الشرق الأوسط (الشكل 2)، من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة 1.6%، أي ما يعادل نحو 63 مليار دولار، مقارنة بالمستوى الذي كان متوقعاً قبل الحرب. وتشهد اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي انكماشاً أكبر يقدر بحوالي 2.3%، بينما تسجل بقية الدول العربية انكماشاً بنحو 0.7% مقارنة بخط الأساس ما قبل الحرب.

ويؤدّي استمرار الحرب لمدة شهر واحد إلى إضعاف النمو الاقتصادي بشدة، إذ يُقدّر أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية بنحو 3.7% ما يعادل 146 مليار دولار مقارنة بمستواه الأساسي المتوقع قبل الحرب. وتسجل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الانكماش الأكبر، وذلك بنحو 5.5%، في حين تشهد البلدان العربية الأخرى تراجعاً في ناتجها المحلي الإجمالي قدره 33 مليار دولار تقريباً، أي ما يعادل 1.6% منه.

شكل (2): خسائر الناتج المحلي الإجمالي (خلال أسبوعين) وتوقعات سيناريو الشهر الواحد في مجموعات البلدان العربية (تغيرات مئوية مقارنة بخط أساس الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب).



المصدر: الاسكوا، 19 مارس 2026، الصراع وتداعياته: تصاعد حدة الأزمة في المنطقة العربية - تحليل قائم على السيناريوهات.

<https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/conflict-shockwaves-escalation-crisis-arab-region-arabic.pdf>

ومن جهة تأثير الأحداث على اليمن، فإن الآثار الاقتصادية الكلية للحرب في الشرق الأوسط تزيد بشكل مضاعف من تفاقم وهشاشة الاقتصاد والأوضاع الإنسانية، وعلى النحو التالي:

- انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.6% كما هو حال البلدان العربية الأخرى. وقد يرتفع على مدى شهر إلى 5.5% على اعتبار أن اليمن دولة من دول الجزيرة العربية، كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي وارتباطها القوي بها، وخاصة على الصعيد التجاري وصعيد التحويلات المالية.
- تأثير أقوى وأطول مدى. نتيجة انعكاسات الآثار المتوقعة على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي قد يؤدي تقليص المساعدات المقدمة منها لليمن إلى تفاقم مواطن ضعف المالية العامة نتيجة اقترانها بأوجه الهشاشة المطولة.
- تأثير مباشر على تخلف اليمن بشكل أكبر في مساعيها لتحقيق الهدف رقم 7 من أهداف التنمية المستدامة، حيث إنّ الاضطرابات تعيق الوصول إلى طاقة موثوقة وبأسعار معقولة. كما أن واردات الوقود تقل بنسبة 65% عن المتوسط (عبر موانئ البحر الأحمر)، في حين أن 63% من الأسر تواجه صعوبة في تلبية احتياجاتها الأساسية.⁶
- تُعدّ التحويلات المالية من أهمّ التدفقات المالية بالنسبة لليمن حيث مثلت نسبة 15.9% من الناتج المحلي 2018، ويشكل الصراع المستمر في الشرق الأوسط مخاطر جسيمة تؤدي إلى مزيد من الاضطراب في التحويلات المالية؛ ذلك أن دول الخليج تستضيف أكثر من 80% من المهاجرين اليمنيين.⁷

تندرج هذه الآثار بتفاقم أوجه الضعف المتراكمة على الأطفال، حيث يواجهون العبء الأكبر من جراء عدم أو ضعف الاستجابة. وعادة ما يفتقر الأطفال الأشد ضعفاً - الذين يعيشون في حالة الفقر، والأصغر سناً (دون سن الخامسة) والنازحون، والأطفال ذوو الإعاقة- إلى إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والمياه والتعليم والحماية ما يجعلهم أكثر تعرضاً للتأثيرات السلبية لهشاشة الاقتصاد والآثار الاقتصادية الكلية للحرب في الشرق الأوسط.



⁶ الاسكوا، 2026، الصراع وتداعياته: تفاقم الآثار والمخاطر على نظم الطاقة والمياه والغذاء في المنطقة العربية، ص. 6. 4. E/ESCWA/CL1.CCS/2026/Policy brief.

<https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/conflict-shockwaves-escalating-impacts-risks-energy-water-food-systems-arab-region-arabic.pdf>

World Bank, 2026, Challenges of Conflict and Industrial Policy for Development. Middle East, North Africa, Afghanistan & Pakistan Economic Update (April 7

2026) p.16-17, <https://openknowledge.worldbank.org/bitstreams/9467b35f-5452-4281-9bdb-04a1fcca6349/download>



أولويات الاستجابة للتداعيات الاقتصادية للحرب في الشرق الأوسط



في ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة للحرب الجارية في الشرق الأوسط على الاقتصاد اليمني، تبرز الحاجة إلى تبني مجموعة من التدابير العاجلة ومتوسطة الأجل للحد من آثار الصدمات الخارجية وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي والمعيشي.

أولاً: الإجراءات العاجلة (إجراءات التخفيف)

تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من الآثار المباشرة المحتملة للأزمة على الأسواق المحلية ومستويات المعيشة وضمان استمرار تدفق السلع الأساسية، وذلك من خلال:

1. تعزيز الرقابة على الأسواق والأسعار والحد من الممارسات الاحتكارية، مع متابعة تطورات الأسعار المحلية والعالمية للسلع الأساسية .
2. ضمان استمرار تدفق الواردات الأساسية عبر تسهيل إجراءات التخليص الجمركي ومتابعة تطورات الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب وانعكاساتها على تكاليف النقل والتأمين البحري .
3. تعزيز الأمن الغذائي من خلال تقييم مستويات المخزون الاستراتيجي للسلع الأساسية والتنسيق مع القطاع الخاص والمستوردين لضمان استقرار الإمدادات الغذائية .
4. تعزيز الاستقرار النقدي وسعر الصرف عبر تكثيف الرقابة على القطاع المصرفي وشركات الصرافة والحد من المضاربات وإدارة السيولة بما يحد من الضغوط التضخمية .
5. تعزيز كفاءة تحصيل الإيرادات العامة ومعالجة الاختلالات في منظومة التحصيل والحد من الجبايات غير القانونية والتسربات المالية .
6. متابعة تطورات أسعار الوقود عالمياً ووضع ترتيبات احترازية للتعامل مع أي ارتفاعات محتملة بما يضمن استمرار توفر المشتقات النفطية في الأسواق المحلية .

ثانياً: الإجراءات قصيرة ومتوسطة الأجل (إجراءات تعزيز القدرة على التكيف)

تهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع التداعيات المحتملة للأزمة خلال الفترة القادمة، وذلك من خلال:

1. بناء مخزون استراتيجي تدريجي من السلع الأساسية بما يعزز الأمن الغذائي ويحد من تأثير تقلبات الأسواق العالمية .
2. تعزيز قدرات البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وتنمية الاحتياطيات الأجنبية وتحسين أدوات الرقابة على القطاع المصرفي وشركات الصرافة .
3. العمل على استئناف تصدير النفط والغاز وتعزيز الموارد العامة وتحسين وضع ميزان المدفوعات .
4. تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وتوسيع الإنتاج المحلي عبر تقديم الحوافز والتسهيلات اللازمة للقطاع الخاص وتيسير الوصول إلى التمويل .
5. توجيه التمويلات والمنح الدولية نحو التدخلات ذات الأثر المستدام، بما في ذلك برامج التمكين الاقتصادي وتعزيز سبل العيش والتخفيف من الفقر والبطالة .
6. تعزيز دور تحويلات المغتربين في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع التحويلات عبر القنوات الرسمية وتطوير أدوات مصرفية لاستثمارها في مشاريع إنتاجية .
7. تطوير نظم للإنذار المبكر وإعداد سيناريوهات اقتصادية للتعامل مع صدمات أسعار الطاقة والنقل وتقلبات الأسواق العالمية بما يدعم عملية صنع القرار الاقتصادي.

التطورات الإنسانية في اليمن

3

تطور حجم الاحتياجات الإنسانية

يحتاج 22.3 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية والحماية في العام الحالي 2026. وهي زيادة بمقدار 2.8 مليون شخص عن عام 2025 والبالغ عددهم 19.5 مليون شخص. وارتفع عدد الفتيان والفتيات المحتاجين إلى 12 مليون شخص عام 2026 مقارنة بنحو 10.8 مليون عام 2025. وتؤدي الأزمة الإنسانية وأزمة الحماية في اليمن إلى تفاقم احتياجاتهم من التعليم والصحة والحماية.

جدول (7): تطورات الاحتياجات الإنسانية في اليمن عامي 2025 و 2026

العام	الاحتياجات الإنسانية	الإجمالي	النساء	الفتيات	الرجال	الفتيان	ذوو الاعاقة
2026	الأشخاص المحتاجون (مليون شخص)	22.3	5	6	5.1	6	15%
	الأشخاص المستهدفون (مليون شخص)	12	2.7	3.2	2.8	3.3	15%
2025	الأشخاص المحتاجون (مليون شخص)	19.5	4.2	5.3	4.5	5.5	15%
	الأشخاص المستهدفون (مليون شخص)	10.5	2.3	2.9	2.4	2.9	15%

المصدر:

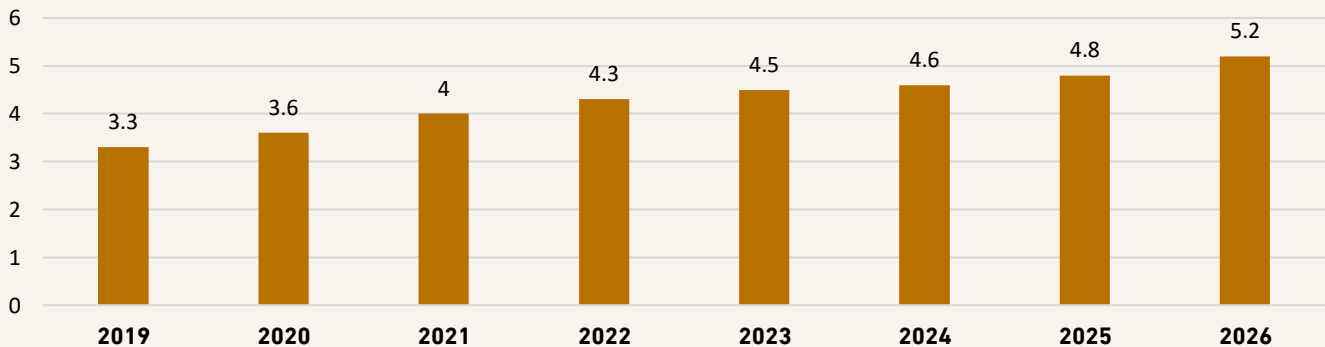
- OCHA, 2026, HUMANITARIAN NEEDS AND RESPONSE PLAN, YEMEN, P. 2.

- اللوتشا، 2025، خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية في اليمن، ص. 2.

الاتجاهات الخاصة بالنازحين

يبلغ عدد النازحين داخلياً في اليمن 5.2 مليون شخص في العام الحالي 2026 مقارنة بنحو 4.8 مليون شخص عام 2025. ما يجعلها خامس أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم. معظم هؤلاء النازحين من النساء والأطفال، نازحون داخليا، يعانون من ظروف معيشية صعبة للغاية. كما تعتبر محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، وظروف المأوى السيئة، وفرض كسب العيش القليلة، وخطر الإخلاء، من المخاوف المشتركة التي تعبر عنها مجتمعات النازحين، ويعتبر النازحون المقيمون في المخيمات من أكثر المجتمعات ضعفا في اليمن. كما أن النزوح المتكرر يؤدي إلى محاصرة الأسر في دائرة الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

شكل (3): تطور عدد النازحين في اليمن؛ مليون شخص



المصدر: OCHA, 2026, HUMANITARIAN NEEDS AND RESPONSE PLAN, YEMEN, P. 7.

تطور المساعدات الخارجية

يبين الجدول (8) أن نسبة تغطية تمويل خطة اليمن للاحتياجات الإنسانية والاستجابة كما هو في نهاية ديسمبر لعام 2025 لم تتجاوز 29%. وتمثل هذه النسبة إحدى أدنى مستويات التمويل. وفي نهاية الربع الأول لعام 2026 سجلت نسبة تغطية تمويل خطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة 9.7%.

تراجع التمويل الخارجي يعيد تشكيل نظام الخدمات الاجتماعية في اليمن. حيث يتحمل الأطفال العبء الأكبر من النقص في التمويل من خلال زيادة التسرب من المدارس، والتعرض لمزيد من الأثر التراكمي طويل المدى للمعاناة من تدهور الحالة الصحية والتغذية، وزيادة مخاطر الحماية.

جدول (8): تطور المساعدات الخارجية في الربع الرابع 2025 والربع الأول 2026 (مليون دولار)

ممولة من الخطة الانسانية	مصادر أخرى	اجمالي	متطلبات التمويل	تغطية (%)	الفجوة (%)
ديسمبر 2025	717.7	658.5	1376.2	2478.8	29.0%
نهاية الربع الأول 2026	210.6	18.6	229.3	2162.6	9.7%

المصدر:

Yemen 2025. OCHA, FTS, data as of 2 April 2026. <https://fts.unocha.org/countries/248/summary/2025> -

Yemen 2026. OCHA, FTS, data as of 3 April 2026. <https://fts.unocha.org/countries/248/summary/2026> -

أهمية تعزيز التمويل العام والمستدام لتغطية فجوات الدعم الدولي

تشير زيادة الاحتياجات الإنسانية في اليمن إلى 22.3 مليون شخص عام 2026، من بينهم نحو 12 مليون طفل (فتيات وفتيان)، إلى اتساع الضغوط الإنسانية والاجتماعية في ظل استمرار الصراع، والتدهور الاقتصادي، والنزوح، والصدمات المناخية، إلى جانب التراجع الحاد في التمويل الخارجي. كما أن تصاعد التوترات الإقليمية وارتفاع أسعار الوقود والسلع الأساسية يهددان بتفاقم الأزمة الإنسانية من خلال زيادة الضغوط على الأسر والخدمات الأساسية وسلاسل الإمداد.

وتواجه اليمن مخاطر متزايدة نتيجة اتساع فجوات التمويل الإنساني وتراجع تغطية الخدمات الأساسية، بما يحد من قدرة المجتمعات على التكيف مع الصدمات المتكررة. ولم تعد الأزمة في اليمن مرتبطة فقط باستمرار الصراع، بل بالتراجع الحاد في التمويل الإنساني وتقلص نطاق الخدمات والتدخلات الأساسية، الأمر الذي يقاوم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ومخاطر الحماية، خاصة بين الأطفال والفئات الأشد هشاشة⁸.

وفي ظل هذه التحديات، تبرز أهمية تعزيز التمويل العام والمستدام لضمان استمرار الخدمات الأساسية والحد من تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية. كما يتطلب ذلك دعم قدرة المؤسسات والأسواق والمجتمعات المحلية على التكيف مع الصدمات وتعزيز فرص التعافي وتحسين سبل العيش، بما يساهم في حماية الفئات الأكثر هشاشة والحد من مخاطر عدم الاستقرار على المدى الطويل.

أسعار السلع الغذائية الأساسية في اليمن



من المتوقع أن تؤثر اضطرابات التجارة البحرية سلباً على اليمن مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية، لا سيما مع بدء شركات الشحن في فرض رسوم مخاطر تبلغ حوالي 3000 دولار أمريكي لكل حاوية⁹، وتداعيات الصراع في الشرق الأوسط. نظراً لاعتمادها الكبير على الواردات - وخاصة الحبوب التي تستورد اليمن ما نسبته 94% للفترة 2021-2023¹⁰ من احتياجاتها - فإن اليمن معرضة بشدة لارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. وقد يؤدي استمرار الصراع إلى مزيد من الاضطراب في التحويلات المالية وتدفقات المساعدات¹¹.

وتشير التقديرات إلى ارتفاع أسعار الشحن البحري إلى الموانئ اليمنية، حيث شهدت ارتفاعاً كبيراً، فتضاعفت تكلفة نقل الحاويات من الصين إلى عدن، إلى جانب فرض رسوم إضافية تتعلق بمخاطر الحرب، وهو ما أدى إلى تغيير مسارات الشحن وتأخير وصول البضائع وزيادة تكاليف النقل والتخزين. وهذه التطورات انعكست بشكل مباشر على أسعار السلع في الأسواق المحلية، مع توقعات بارتفاعها بنسبة تتراوح بين 15% و35% على الأقل في المدى القصير، نتيجة تداخل عدة عوامل تشمل تكاليف الشحن والتأمين وسعر الصرف وارتفاع أسعار الوقود¹².

ولا تزال القدرة الشرائية للأسر في جميع أنحاء البلاد ضعيفة، في حين تستمر أسعار السلع الأساسية في تجاوز الدخل. ونظراً لاعتماد اليمن بشكل كبير على السلع المستوردة، فإن الأسر التي تكافح أصلاً لتأمين احتياجاتها الأساسية تجد صعوبة متزايدة في تلبيتها¹³. ما يعرض الأطفال في اليمن لمزيد من المخاطر فحاجتهم إلى الطعام والشراب أكثر من غيرهم، ويهدد قدرتهم على البقاء والنماء والازدهار.

⁸ Yemen at Breaking Point: Historic funding collapse pushes communities toward the edge, 2 Apr 2026,

<https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-breaking-point-historic-funding-collapse-pushes-communities-toward-edge>

⁹ FEWS NET, 2026, Yemen Key Message Update March - September 2026: Shipping surcharges expected to increase prices, despite control measures,

<https://fewsn.net/middle-east-and-asia/yemen/key-message-update/march-2026>

¹⁰ E/ESCWA/CL1.CCS/2026/Policy brief.4, ص 9. 2026. الاسكوا، المنطقة العربية،

¹¹ World Bank, 2026, Challenges of Conflict and Industrial Policy for Development. Middle East, North Africa, Afghanistan & Pakistan Economic Update (April 2026), p.17, <https://openknowledge.worldbank.org/bitstreams/9467b35f-5452-4281-9bdb-04a1fcca6349/download>

¹² تداعيات الحرب الأمريكية الإسرائيلية - الإيرانية على الاقتصاد اليمني، ورقة صادرة عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، 13 أبريل 2026.

¹³ Yemen at Breaking Point: Historic funding collapse pushes communities toward the edge, 2 Apr 2026,

<https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-breaking-point-historic-funding-collapse-pushes-communities-toward-edge>

جدول (9): متوسط أسعار عدد من السلع الغذائية الأساسية في كل من عدن وصنعاء خلال شهر مارس 2026

متوسط السعر	دقيق أبيض 50 كجم	دقيق أحمر مطحون 50 كجم	أرز 10 كجم	سكر 10 كجم	زيت نباتي 8 لتر	ديزل 20 لتر	بتروول 20 لتر	اسطوانة غاز منزلي 20 لتر
عدن (1 دولار يعادل 1558 ريال)	37000	36000	24000	10300	20500	27000	22500	11900
صنعاء (1 دولار يعادل 531 ريال)	13000	11800	7500	4500	8500	9500	9500	7000

المصدر: المنتدى الاقتصادي اليمني، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، مارس 2026م، المستجدات الاقتصادية، ص. 17-18.

من المرجح أن تؤثر تداعيات الحرب على الأمن الغذائي، ولا سيما على توافر الغذاء والقدرة على تحمل تكاليفه، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الأغذية العالمية بنسبة 20% إلى زيادة تقارب 34.75% في الأسعار المحلية للأغذية في البلدان العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض بما في ذلك اليمن. وترتبط هذه الزيادة بدورها بارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي. وتشير التقديرات إلى أن هذه الزيادة في الأسعار قد تفضي إلى ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي المعتدل والحاد بمقدار 1.16 نقطة مئوية¹⁴.

وبالتالي بات اليمن معرضا بشكل خاص للصدمات في أسعار الأغذية، لا سيما إذا توقفت المساعدات الإنسانية التي تقدمها المؤسسات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الجهات إلى أقل البلدان العربية نموا والدول الهشة، وذلك بسبب تعطل مضيق هرمز، أو إذا انصرف التركيز إلى الداخل بفعل الصراع.

¹⁴ الاسكوا، 2026، الصراع وتدابيراته: تفاقم الآثار والمخاطر على نظم الطاقة والمياه والغذاء في المنطقة العربية، ص. 12. E/ESCWA/CL1.CCS/2026/Policy brief.4

القسم الثالث: الإنفاق الاجتماعي* في اليمن والتداعيات التنموية في ظل تراجع الدعم الدولي

قضية
العدد

السياق العام للإنفاق الاجتماعي

1

مفهوم وأهمية الإنفاق الاجتماعي

يعتمد مفهوم الإنفاق الاجتماعي على التقدم الذي يحرزه بلد ما في أولويات التنمية الاجتماعية. وفي أفضل الحالات، يهدف الإنفاق الاجتماعي إلى تحسين رفاه الإنسان ليلبغ أعلى المستويات من خلال الوصول إلى الخدمات ذات النوعية الجيدة والحماية الاجتماعية، والمجالات الأخرى التي تسعى خطة التنمية المستدامة إلى شمول الجميع بها. والإنفاق الاجتماعي المناسب هو بمثابة استثمار في المجتمع، يعزز النمو الشامل والمستدام. ولا بدّ لأيّ قياس للإنفاق الاجتماعي من مراعاة مبدئين توجيهيين: توجيه الإنفاق نحو ضمان العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة، والحدّ من الفقر وعدم المساواة، وتحسين التنمية البشرية؛ وتوجيه الإنفاق نحو تحسين رأس المال البشري والابتكار، والنهوض بالمساواة، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

المصدر: الاسكوا، ما هو الإنفاق الاجتماعي؟
<https://sem.unescwa.org/ar/about>

الإنفاق الاجتماعي في سياق هشاشة الاقتصاد

من المفهوم على نطاق واسع أن الإنفاق الاجتماعي من الأدوات الأساسية التي تستخدمها السياسات لدعم النمو وتشجيعه. ويمكن أن يكون للإنفاق الاجتماعي دور جوهري في تحسين رفاهية المواطنين وإمكاناتهم الاقتصادية، وكذلك في حماية الفئات الهشة. ومن الممكن أيضاً أن يؤدي دوراً في تعزيز النمو على المدى الطويل والحد من الفقر وعدم المساواة.¹⁵

وفي هذا السياق من المهم قبل التطرق إلى تفاصيل الإنفاق الاجتماعي في اليمن واتجاهاته، إلقاء نظرة سريعة على الوضع العام للإيرادات المحلية، وعلى الرغم من صعوبة توفير بيانات دقيقة عن الإيرادات العامة لليمن، تشير البيانات المتوفرة من التقرير السنوي 2024 الصادر عن البنك المركزي اليمني إلى أن الإيرادات ارتفعت عام 2024 إلى 2065.6 مليار ريال مقارنة بنحو 1211.5 مليار ريال عام 2023. ويأتي الارتفاع عام 2024 بدرجة أساسية إلى ارتفاع إيرادات المنح المقدمة من السعودية لدعم الموازنة بمقدار 907 مليار ريال يمني، في حين انخفضت الإيرادات الضريبية بمقدار 35 مليار ريال حيث انخفضت من 721.6 مليار ريال عام 2023 إلى 686.7 مليار ريال عام 2024م.¹⁶

وتأثرت الإيرادات العامة لليمن -التي كانت أصلاً أقل من متوسط البلدان النامية في آسيا- بالصراع وأدى انخفاضها لا سيما الإيرادات النفطية منها -وكذا انخفاض الواردات عبر ميناء عدن- إلى تقييد الإنفاق بشكل كبير على الرعاية الصحية والتعليم، وكذلك الحماية الاجتماعية والبنية التحتية. وقد وُضعت استراتيجية الفترة 2022-2025 ضمن إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي للحكومة اليمنية، وأعدّ مشروع قانونين لإدخال ضريبة على القيمة المضافة وتعديل ضرائب الإنتاج بدعم من شركاء التنمية، وجرى تقديمهما إلى وزارة المالية. ووفقاً لتقديرات مصلحة الضرائب اليمنية، يمكن أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى زيادة بنسبة 50% في الإيرادات الضريبية على مبيعات السلع والخدمات، ولكن بسبب عدم قيام المجلس التشريعي بمهامه، وهو الجهة المخولة دستورياً بسنّ القوانين، لم تعتمد التشريعات الجديدة المقترحة بعد.¹⁷

* هذا التحليل لقضية الإنفاق الاجتماعي موزع ويستهدف فقط 3 قطاعات رئيسية (الصحة، التعليم، والحماية الاجتماعية) بينما أبعاد الإنفاق الاجتماعي بأبعاده السبعة وفق تعريف الاسكوا، تتولى وزارة المالية من خلال مرصد الإنفاق الاجتماعي عملية التحضير الشامل لها بما يكفل سهولة رصدها ومتابعتها.

<https://www.unescwa.org/events/social-expenditure-monitor-yemen-0>

¹⁵ صندوق النقد الدولي، سبتمبر/أيلول 2020، الإنفاق الاجتماعي لتحقيق النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى،

<https://www.imf.org/-/media/files/publications/dp/2020/arabic/ssigmecaaa.pdf>

¹⁶ البنك المركزي اليمني عدن، التقرير السنوي لعام 2024، ص. 30، <https://cby-ye.com/files/68b930ded7478.pdf>

¹⁷ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، 2026، تعزيز الصمود الاقتصادي في اليمن، ص. 13 و 15.

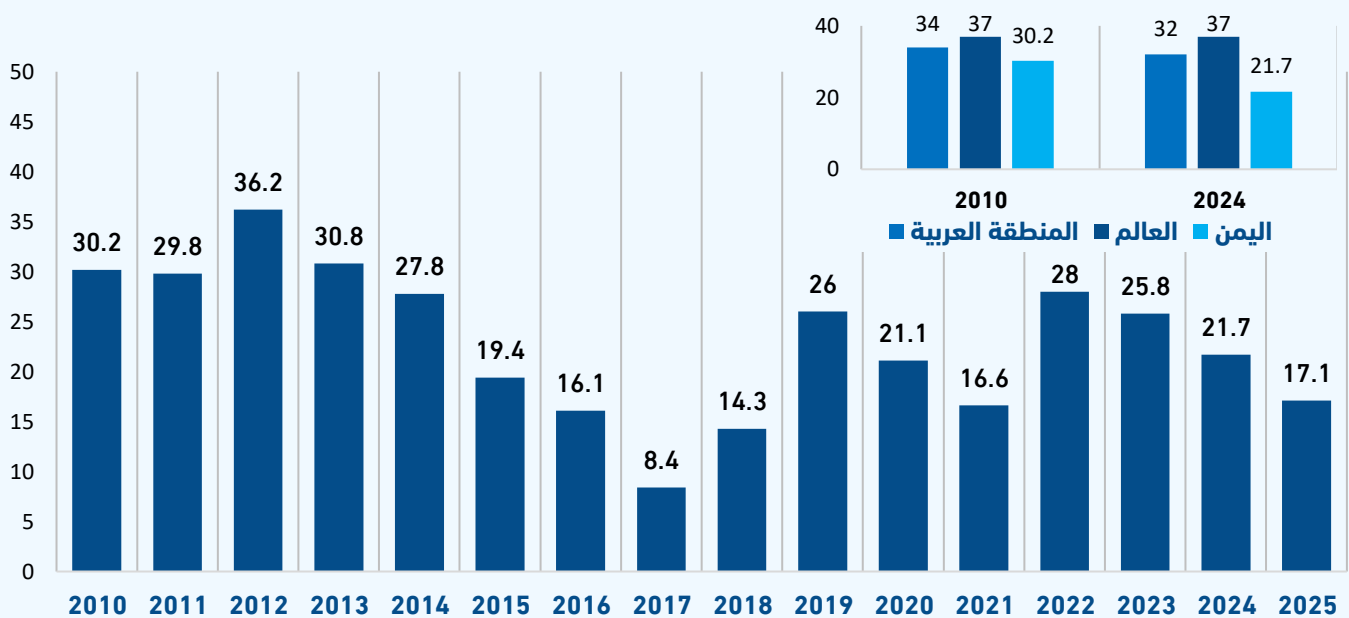
https://www.oecd.org/content/dam/oecd/ar/publications/reports/2026/02/promoting-economic-resilience-in-yemen_b66657c1/5f74a34e-ar.pdf

تطور الإنفاق العام في اليمن

يبين الشكل (4) أن نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي العام انخفضت من الناتج المحلي الإجمالي من 30.2% عام 2010 إلى 29.8% في عام 2011 ثم ارتفعت إلى 36.2% في عام 2012 قبل أن تنخفض مرة أخرى في السنوات التالية إلى أدنى مستوى لها عند 8.4% في عام 2017. وخلال الفترة 2019 إلى 2025 تراوحت هذه النسبة بين الارتفاع والانخفاض، غير أنها شهدت أعلى نسبة للإنفاق الحكومي العام من الناتج المحلي الإجمالي وقدره 28% في العام 2022 وأدناها في العام 2021 مسجلة نسبة قدرها 16.6%.

لقد أدى تراجع إنتاج اليمن من قطاع النفط والغاز وعائدات الصادرات بمعدل 90% منذ عام 2014م إلى حرمان البلد من مصدرها الرئيس في الحصول على العملة الأجنبية وحرم الدولة كذلك من 50-60% من إيراداتها المالية.¹⁸ وفي أكتوبر من العام 2022، توقف تماماً تصدير النفط بسبب تعرض الموانئ اليمنية لضربات الطيران المسير.

شكل (4): تطور الإنفاق الحكومي، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن مقارنة بالمنطقة العربية وفي العالم: (%)



المصدر:

- بيانات الأعوام 2018-2010: IMF, 2025, Government expenditure, percent of GDP % of GDP, :
<https://www.imf.org/external/datamapper/exp@FPP/YEM>

- بيانات الأعوام 2019-2025: وزارة المالية، عدن، اليمن.

- الاسكوا، اليونيسف، تشرين الثاني/نوفمبر 2025، الإنفاق الاجتماعي، كفاءة الإنفاق والاستدامة المالية في الدول العربية، ص. 3، الشكل 2.

<https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/social-spending-expenditure-efficiency-fiscal-sustainability-arab-states-arabic.pdf>

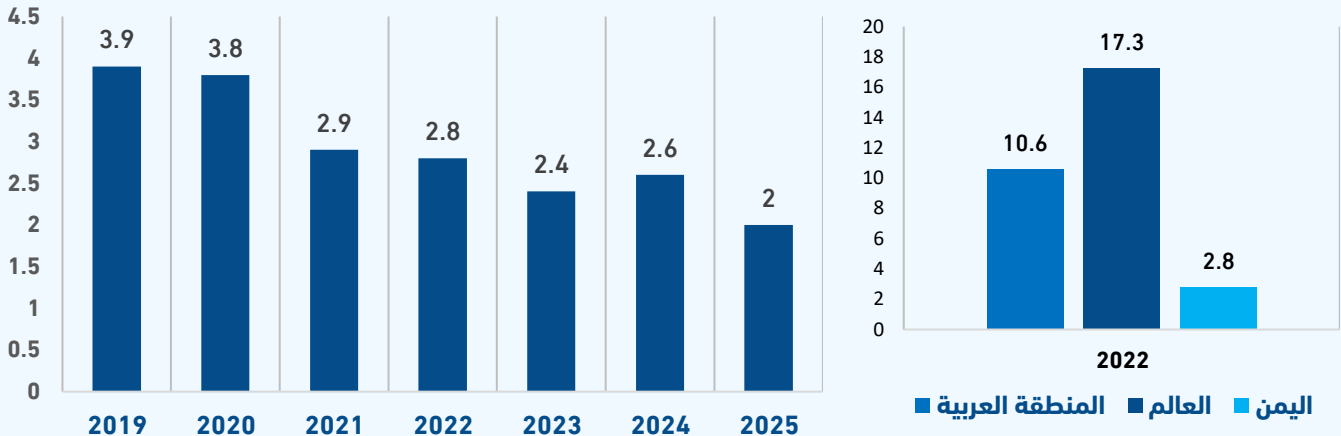
ويتضح من الشكل (4) أنه بالمقارنة الإقليمية والعالمية كان الإنفاق الحكومي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن أقل من المتوسط في المنطقة العربية والمتوسط العالمي عام 2010 والتي بلغت 30.2% في اليمن مقارنة بنسبة 34% في المنطقة العربية وبنسبة 37% في العالم. غير أنه في العام 2024 ومع حالة الظروف الاستثنائية في اليمن ازدادت الفجوة لتتخفض هذه النسبة إلى 21.7% في اليمن بينما انخفضت بشكل طفيف في المنطقة العربية لتبلغ 32% وبقيت على ذات النسبة عالمياً عند 37% في المتوسط.

تطور الإنفاق الاجتماعي في اليمن

استناداً إلى تعريف مقياس الإنفاق الاجتماعي والذي يشمل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، يبين الشكل (5) أن الإنفاق الاجتماعي الحكومي العام في اليمن، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بلغ 3.9% عام 2019. وانخفض بعد ذلك الإنفاق الحكومي العام الاجتماعي بشكل تدريجي ليستقر عند 2% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2025.

¹⁸ مجموعة البنك الدولي، مايو 2017، مذكرة سياسة اليمن رقم 2: التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية خلال المرحلة المبكرة من فترة ما بعد الصراع في اليمن، ص. 5.
<https://documents.worldbank.org/curated/en/110051508409189435/pdf/120535-REPLACEMENT-ARABIC-Yemen-Policy-Note-2-edited-final-clean-clean-Final.pdf>

شكل (5): تطور الإنفاق الحكومي العام الاجتماعي (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن ومقارنة بالمنطقة العربية وفي العالم؛ (%)



المصدر:

- وزارة المالية، عدن، اليمن.

الاسكوا، اليونيسف، تشرين الثاني/نوفمبر 2025، الإنفاق الاجتماعي، كفاءة الإنفاق والاستدامة المالية في الدول العربية، ص.9، الشكل 10، <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/social-spending-expenditure-efficiency-fiscal-sustainability-arab-states-arabic.pdf>

وبالمقارنة الإقليمية في المنطقة العربية والمتوسط العالمي، يبين الشكل (5) أن الإنفاق الحكومي العام الاجتماعي (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن يقل عن المتوسطات الإقليمية والعالمية. حيث خصصت اليمن عام 2022 فقط 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وتمثل هذه النسبة فجوة كبيرة بالمقارنة مع المستويات المسجلة في المنطقة العربية والعالم، وتحديدا عند فارق بلغ 7.8 و 14.5 نقطة مئوية توالياً.

وعليه، فإن حماية الإنفاق الاجتماعي ضرورة لمنع تدهور رأس المال البشري للأطفال. حيث إن انخفاض الإنفاق الاجتماعي في اليمن يهدد بشكل مباشر وصول ملايين الأطفال إلى التعليم والرعاية الصحية والتغذية الأساسية.



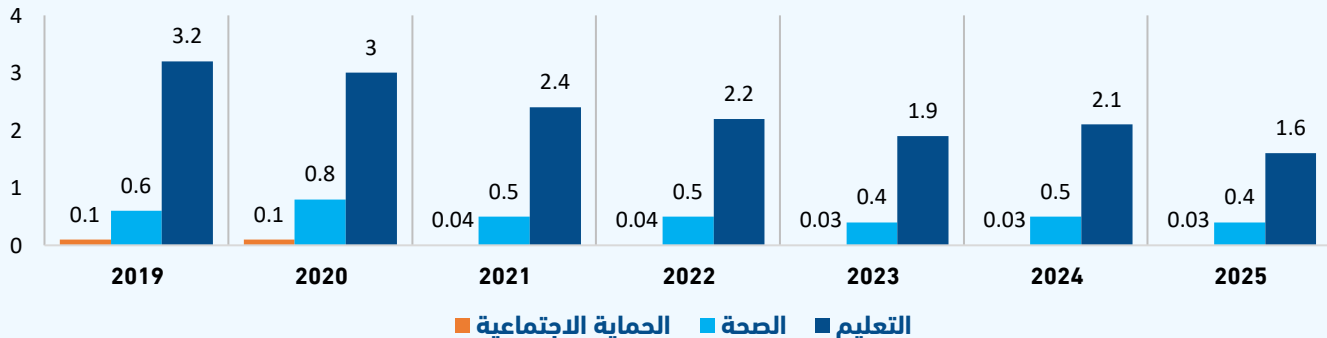
الاتجاهات القطاعية للإنفاق الاجتماعي

2

توزيع الإنفاق الاجتماعي على التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية

يحدد توزيع الإنفاق الاجتماعي الحكومي العام (التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية) الأولوية في توجهات صانعي السياسات في التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

شكل (6): توزيع الإنفاق الحكومي العام الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ (%)



المصدر: وزارة المالية، عدن، اليمن.

واستناداً إلى الشكل (6) أعلاه، يمكن تحليل توزيع الإنفاق الاجتماعي بحسب كل بُعد من أبعاد الإنفاق الاجتماعي (التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية) في اليمن كما يلي:



الإنفاق الحكومي العام على التعليم

في العام 2019 سجل الإنفاق على التعليم ما نسبته 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجعت بعد ذلك هذه النسبة بشكل تدريجي حتى وصلت إلى 1.6% في العام 2025 بينما كانت هذه النسبة قد بلغت 5%¹⁹ في العامين 2012 و 2013 كأعلى نسبة مسجلة خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة.

ومن شأن مثل هذا الانخفاض أن يزيد عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس في اليمن إلى 3.2 مليون طفل عام 2025م.²⁰ ولا يزال وصول الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة إلى خدمات الالتحاق ببرامج تعليم الطفولة المبكرة شبه منعدم في اليمن، ففي عام 2023 بلغت نسبة الأطفال في الفئة العمرية 36 - 59 شهرا الذين يلتحقون ببرامج تعليم الطفولة المبكرة فقط 0.5%.²¹ في حين أن الإنفاق الحكومي العام على التعليم وفق المعيار الدولي هو 6% من الناتج المحلي الإجمالي، وأقل -أيضا- من متوسط الإنفاق في المنطقة العربية 4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023م.²²

زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم يمثل حماية لرأس المال البشري من خلال الاستثمار في الطفولة المبكرة والتعليم الذي يسهم بشكل مباشر في تحسين المهارات والصحة، ما يبنى أساساً قوياً لنمو اقتصادي مستقبلي.

الإنفاق الحكومي العام على الصحة

يبين الشكل (6) أن الإنفاق الحكومي على الصحة شكل نسباً متدنية بشكل كبير من الناتج المحلي الإجمالي حيث لم تتجاوز 0.8% في العام 2020 وقت جائحة كورونا كأعلى نسبة إنفاق مسجلة خلال الفترة 2019 إلى 2025؛ بينما كانت قد بلغت 1.4%²³ في العام 2012 كأعلى نسبة مسجلة خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة. لذا فإن الإنفاق على قطاع الصحة في اليمن غير كاف للوصول إلى التغطية الصحية الشاملة للجميع، فهو أقل بكثير جداً من معيار منظمة الصحة العالمية البالغ 5%، وأقل من متوسط الإنفاق في البلدان العربية البالغ 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي، بين عامي 2019 و 2023م.²⁴

يؤدي انخفاض الإنفاق على الصحة إلى انخفاض جودة الخدمات الصحية، ما يزيد من معدلات الوفيات وسوء التغذية، ويؤثر سلباً على رأس المال البشري في اليمن. حيث تواجه الأمهات والأطفال حديثو الولادة مخاطر شديدة بسبب محدودية الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة. و في عام 2022-2023 بلغ معدل وفيات حديثي الولادة 21 حالة لكل 1000 ولادة حية، ومعدل وفيات الرضع 35 حالة لكل 1000 ولادة حية، معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 41 حالة لكل 1000 ولادة حية.²⁵ كما لا يزال معدل التقرم بين الأطفال دون سن الخامسة 48.6% في اليمن²⁶ أعلى بكثير من المتوسط في المنطقة العربية 36.6% ومن المتوسط العالمي 23.2%.²⁷

الإنفاق الحكومي العام على الحماية الاجتماعية

يبين الشكل (6) أن الإنفاق الحكومي العام على الحماية الاجتماعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن في السنوات الأخيرة (2019-2025) يكاد يكون غير متحقق حيث لم يتجاوز 0.1% في العام 2019 بينما بلغ في العام 2013 نسبة قدرها 8.6%²⁸ كأعلى نسبة إنفاق من الناتج المحلي الإجمالي مسجلة خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة، أخذاً في الاعتبار أن هذه النسبة حينها ليست نتيجة زيادة حقيقة في الإنفاق على الحماية الاجتماعية وإنما لإعادة ترتيب بنود النفقات وإدخال بنود مخصصات المصروفات الجارية والتحويلية لكل من صندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين من موازنة السلطة المركزية لعامي 2012 و 2013م.²⁹ علماً أن متوسط الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية في الدول العربية بلغ حوالي 8% إلى 9% من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2019 و 2023م.³⁰

¹⁹ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مايو 2023، الاستثمار الاجتماعي في اليمن (مع التركيز على فئة الأطفال) المفهوم... الواقع.. متطلبات التطوير، ص. 5، الشكل 5.

<https://www.unicef.org/mena/media/29046/file/Social%20Investment%20in%20Yemen%20.pdf>

²⁰ الأوتشا، 2025، خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية في اليمن، ص. 4.

²¹ الجهاز المركزي للإحصاء ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، أكتوبر 2023، "المسح العنقودي متعدد المؤشرات في اليمن MICS، 2023-2022"، ص. 183.

²² الاسكوا، اليونيسف، تشرين الثاني/نوفمبر 2025، الإنفاق الاجتماعي، كفاءة الإنفاق والاستدامة المالية في الدول العربية، ص. 10.

<https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/social-spending-efficiency-fiscal-sustainability-arab-states-arabic.pdf>

²³ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مايو 2023، الاستثمار الاجتماعي في اليمن (مع التركيز على فئة الأطفال) المفهوم... الواقع.. متطلبات التطوير، ص. 5، الشكل 5.

<https://www.unicef.org/mena/media/29046/file/Social%20Investment%20in%20Yemen%20.pdf>

²⁴ الاسكوا، اليونيسف، تشرين الثاني/نوفمبر 2025، الإنفاق الاجتماعي، كفاءة الإنفاق والاستدامة المالية في الدول العربية، ص. 11.

<https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/social-spending-efficiency-fiscal-sustainability-arab-states-arabic.pdf>

²⁵ الجهاز المركزي للإحصاء ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، أكتوبر 2023، "المسح العنقودي متعدد المؤشرات في اليمن MICS، 2023-2022"، ص. 19، 20.

²⁶ المصدر السابق، ص. 24.

²⁷ الاسكوا، اليونيسف، 2025، الإنفاق الاجتماعي العام على الأطفال في المنطقة العربية، <https://www.unescwa.org/sites/default/files/inline-files/social-spending-expenditure-efficiency-fiscal-sustainability-arab-states-infographics-arabic.pdf>

²⁸ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مايو 2023، الاستثمار الاجتماعي في اليمن (مع التركيز على فئة الأطفال) المفهوم... الواقع.. متطلبات التطوير، ص. 5.

<https://www.unicef.org/mena/media/29046/file/Social%20Investment%20in%20Yemen%20.pdf>

²⁹ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اليونيسف، 2014، تحليل موازنة الطفل في الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص. 96.

³⁰ الاسكوا، اليونيسف، 2025، الإنفاق الاجتماعي، كفاءة الإنفاق والاستدامة المالية في الدول العربية، ص. 13.

هذا النقص يحدّ من التقدّم في المجالات التي تنطوي على أهمية حيوية للتنمية الشاملة للطفل وتكوين رأس المال البشري. فمستوى الحرمان في الفقر متعدد الأبعاد في بعد حماية الطفل يظهر أن 70.3% من الأطفال (0-4 سنوات) يفتقرون إلى الحماية الكافية عام 2023م.³¹

تتمثل نقطة التحول الحرجة في التراجع الكبير للإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية إلى أثر التراكمي طويل المدى على فقر الأطفال والفقر المزمن إلى شبكة معقدة من حرمان متعدد الأبعاد داخل اليمن. وتؤثر المخاطر المتنوعة على نتائج التنمية البشرية للأطفال في جميع مراحل حياتهم، من سوء التغذية لدى الأطفال وانعدام الأمن الغذائي إلى محدودية الوصول إلى الحماية الاجتماعية.



وهذا الإنذار المبكر يؤكد أن زيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية يقلل من حدة الفقر متعدد الأبعاد، ويوفر حياة كريمة للأطفال،

وفي هذا السياق، وعلى الرغم من جهود برامج الحماية الاجتماعية في اليمن التي تقود العديد منها منظمة اليونيسف، ومنها برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة، إلا أن أنظمة الحماية الاجتماعية في اليمن مازالت تواجه العديد من التحديات الهيكلية الرئيسية، تتمثل أبرزها في: 33

التشتت الكبير لبرامج الحماية الاجتماعية نتيجة غياب إطار تنسيقي فاعل.

- نسبة ضئيلة فقط من السكان تتلقى مساعدات حقيقية، ما يشير إلى مشكلة ازدواجية المستفيدين.
 - تركز معظم البرامج على الاحتياجات قصيرة الأجل، ما يحد من قدرتها على معالجة التحديات طويلة الأجل.
- وبدا فإن توسيع نطاق التغطية والاستهداف لبرامج الحماية الاجتماعية تدريجياً وصولاً إلى التغطية الشاملة، لمنع تدهور رأس المال البشري للأطفال.

توزيع الإنفاق الاجتماعي القطاعي حسب الإنفاق (جاري ورأسمالي)

مثل الإنفاق الجاري حوالي 95.3% من إجمالي الإنفاق الاجتماعي القطاعي (التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية) كمتوسط سنوي خلال الفترة 2019-2025 مقابل فقط 4.4% إنفاق رأسمالي. ما يشير إلى هيمنة النفقات الجارية على حساب النفقات الرأسمالية.

حالة اختلال هيكل الإنفاق الاجتماعي هذا يتطلب رفع الكفاءة من خلال تعظيم الاستفادة عبر التحول نحو الإنفاق الرأسمالي: تقليل "الإنفاق الجاري" (رواتب، استهلاك يومي) لصالح "الإنفاق الرأسمالي" (بناء مستشفيات، مدارس) لتكون موجهة للأطفال وذات الأثر على رأس المال البشري للأطفال الذي يحقق عوائد أفضل في الأجل الطويل وبحفز الإنتاجية والاقتصاد.

جدول (11): توزيع الإنفاق الحكومي الاجتماعي القطاعي حسب الإنفاق (جاري ورأسمالي)؛ (%)

السنوات	التعليم	الصحة	الحماية الاجتماعية	المتوسط
	جاري	رأسمالي	جاري	رأسمالي
2019	99	1	96	98
2020	99	1	98	94
2021	98	2	98	98
2022	97	3	92	95
2023	96	4	92	94
2024	96	4	93	95
2025	97	3	85	93
المتوسط	97.4	2.6	93.4	95.3

المصدر: وزارة المالية، عدن، اليمن.

³¹ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والجهاز المركزي للإحصاء، أبريل 2025، "تقرير تحليل الفقر متعدد الأبعاد لدى الأسر وأبعاد الحرمان المتداخلة لدى الأطفال في اليمن 2024م، باستخدام نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات في اليمن 2022 - 2023م"، اليمن.

³² وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عدن، منظمة اليونيسف، ديسمبر 2025، الإطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية في اليمن 2020-2030م، ص 12، <https://www.mosal-ye.net/ar/mediaCenter/studiesAndResearches/693d04e598b1c1e3f73b2098>

فجوة التمويل الخارجي في التعليم والصحة والحماية

بلغت الاحتياجات الإنسانية الممولة في قطاع التعليم 44.7 مليون دولار في المتوسط خلال الفترة 2021-2025 ونسبة تغطية 26.4%؛ أي بفجوة تمويل تقارب ثلاثة أرباع هذه الاحتياجات 73.6%. في حين بلغت الاحتياجات الإنسانية الممولة في قطاع الصحة 151.2 مليون دولار بنسبة تغطية بلغت 44.9% وفجوة تمويل أكثر من نصف احتياجات الصحة 55.1%

وفي قطاع الحماية بلغت الاحتياجات الإنسانية الممولة 114.1 مليون دولار بنسبة تغطية قدرها 57.7% وفجوة تمويل بلغت 42.3% لمتوسط الفترة ذاتها.

جدول (12): فجوة التمويل حسب المجموعة/القطاع (التعليم، الصحة، الحماية)

القطاع	البيان	2021	2022	2023	2024	2025	متوسط
التعليم	ممولة (مليون دولار أمريكي)	78.7	34.7	48.7	28.4	33.2	44.7
	التغطية	30.5%	12.6%	17.5%	27.1%	44.3%	26.4%
	فجوة التمويل	69.5%	87.4%	82.5%	72.9%	55.7%	73.6%
الصحة	ممولة (مليون دولار أمريكي)	118.7	185.5	191.4	129.2	131.5	151.2
	التغطية	27.0%	46.6%	48.8%	51.8%	50.2%	44.9%
	فجوة التمويل	73.0%	53.4%	51.2%	48.2%	49.8%	55.1%
الحماية	ممولة (مليون دولار أمريكي)	120	128.3	140.9	123.6	57.8	114.1
	التغطية	55.1%	63.5%	62.4%	73.5%	33.8%	57.7%
	فجوة التمويل	44.9%	36.5%	37.6%	26.5%	66.2%	42.3%
المتوسط	ممولة (مليون دولار أمريكي)	105.8	116.2	127.0	93.7	74.2	103.3
	التغطية	37.5%	40.9%	42.9%	50.8%	42.8%	43.0%
	فجوة التمويل	62.5%	59.1%	57.1%	49.2%	57.2%	57.0%

المصدر: FTS, Yemen Humanitarian Needs and Response Plan 2021 - 2025. <https://fts.unocha.org/plans/1262/summary>

إن فجوة التمويل للاحتياجات الإنسانية في اليمن (التعليم، الصحة، الحماية) خلال الفترة 2021-2025 والتي بلغت 57% تزيد من مخاطر الأزمات نتيجة تقلبات التدفقات التمويلية.

يواجه الإنفاق الاجتماعي في اليمن خطر الانهيار في حال توقف أو تقلص التمويل الخارجي. ويتطلب الوضع الحالي الانتقال من المساعدات الإغاثية الطارئة إلى تدخلات تنموية طويلة المدى، مع ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري للأطفال (التعليم، الصحة، الحماية) كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، وبناء اقتصاد أكثر مرونة وتنافسية في اليمن.

التداعيات التنموية الاجتماعية والاقتصادية

3

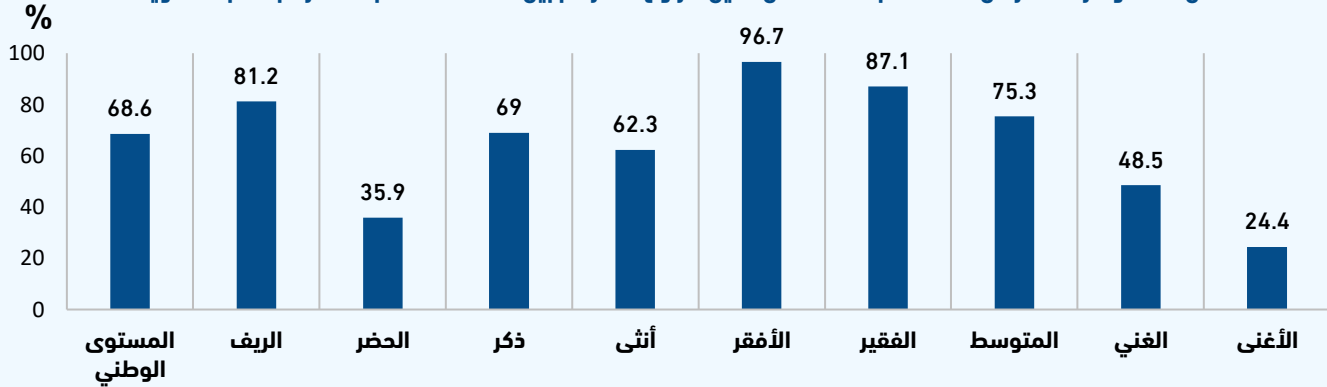
لا تعكس التداعيات التنموية الاجتماعية والاقتصادية الواردة أدناه أثر تراجع الإنفاق الاجتماعي وحده، وإنما تأتي في سياق مجموعة من العوامل والصدمات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المتداخلة، التي يؤثر بعضها في بعض، بما في ذلك انكماش النمو الاقتصادي، وارتفاع التضخم والأسعار، وتراجع الدخول وفرص العمل، والنزوح، وضعف القدرة المؤسسية، وتراجع المساعدات الخارجية. كما أن تراجع الإنفاق الاجتماعي نفسه يمثل، في جانب مهم منه، محصلة لهذه الضغوط الاقتصادية والمالية وتقلص الحيز المالي المتاح للإنفاق العام. ومن ثم، ينبغي النظر إلى الإنفاق الاجتماعي باعتباره أحد العوامل المؤثرة، وليس عاملاً منفرداً، في تشكيل هذه التداعيات التنموية.

التداعيات على الحماية الاجتماعية

انخفاض الإنفاق الاجتماعي يؤدي إلى تداعيات خطيرة على الحماية الاجتماعية وتزايد حالة الحرمان والفقر متعدد الأبعاد بين الأطفال، حيث يعاني 68.6% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-17 عاماً من فقر متعدد الأبعاد. كما أن الفجوة كبيرة بين المناطق، فيتأثر الأطفال الريفيين بشكل أكبر بكثير، حيث يبلغ معدل الحرمان 81.2%، مقارنة بنحو 35.9% بين نظرائهم في المناطق الحضرية. وتزداد الفجوة تفاقمًا على مستوى حالة الثروة، حيث تسجل الفئة الأفقر 96.7% والفقر 87.1% وأعلى معدلات الفقر بين الأسر والأطفال، في تناقض مع ارتفاع حالة الثروة والتي تظهر معدلات أقل بكثير الغني 48.5% والأغنى 24.4%. كما هو موضح في الشكل (7).

وتؤدي أشكال الحرمان هذه إلى تقويض قدرة الأطفال على الوصول إلى الخدمات الأساسية بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

شكل (7): مؤشرات الحرمان متعدد الأبعاد للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-17 عاماً (نسبة الفقراء بالنسبة المئوية)



المصدر: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والجهاز المركزي للإحصاء، أبريل 2025. "تقرير تحليل الفقر متعدد الأبعاد لدى الأسر وأبعاد الحرمان المتداخلة لدى الأطفال في اليمن 2024م، باستخدام نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات في اليمن 2022 - 2023م"، اليمن، الملحق و: الجدول 14، ص. 104.

وعلى الرغم من أن توفير الحماية الاجتماعية (مثل التحويلات النقدية) يساعد الأسر على إبقاء أطفالها في المدارس وتجنب عمالة الأطفال، خاصة في مناطق النزوح والفقر، إلا أن نظام الحماية الاجتماعية في اليمن يعاني من آلية غير فعالة لتحديد الفئات المستهدفة، ونطاق تغطية محدود لا تغطي جميع مواطني ضعف السكان والمخاطر التي يتعرضون لها، والإشكالية الدائمة لنقص التمويل³³. هذا المزيج من العوامل يولد ضغطاً على الموارد، ما يقوّض قدرة استدامة النظام الاجتماعي على مساعدة المحتاجين بشكل كافٍ.

التداعيات على النمو الاقتصادي

يؤدي انخفاض الإنفاق الاجتماعي إلى تداعيات سلبية خطيرة على النمو الاقتصادي، أبرزها تباطؤ النمو، وزيادة التفاوت الطبقي، وتراجع الإنتاجية، كما يؤدي تقليص الإنفاق على الصحة والتعليم إلى اقتصاد أقل إنتاجية، بينما ينعكس تراجع الاستهلاك الخاص سلباً على الناتج المحلي الإجمالي، ما يعيق التنمية المستدامة.

وعليه، فإن تحسين الإنفاق الاجتماعي يكتسب أهمية بالغة في معالجة هذه التداعيات لتكون موجهة للأطفال وتحسين ظروف الأطفال الفقراء منهم خاصة. ويتعين أن تضمن الجهود (1) كفاية الإنفاق، وهو ما يدعو إلى زيادة الإنفاق في ظل تزايد الاحتياجات الاجتماعية للسكان، و (2) كفاءة البرامج المختلفة في تحقيق النتائج الاجتماعية-الاقتصادية المأمولة، وهو ما يدعو غالباً إلى تحسين مستوى الدقة في توجيهها للمستفيدين المستحقين، و (3) الاستدامة المالية للبرامج في سياق التغير الديموغرافي وضبط أوضاع المالية العامة³⁴. لذا، فإن الالتزام بزيادة الإنفاق الاجتماعي هو استثمار في مستقبل مستقر ومزدهر لضمان رفاه الطفل وبناء مستقبل أفضل لليمن.

³³ مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2024، من الضعف إلى التمكين: مستقبل الحماية الاجتماعية في اليمن،

<https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/23299>

³⁴ صندوق النقد الدولي، سبتمبر/أيلول 2020، الإنفاق الاجتماعي لتحقيق النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ص. 88،

<https://www.imf.org/-/media/files/publications/dp/2020/arabic/ssigmecaaa.pdf>

التداعيات على إنتاجية ورأس المال البشري

يقر نهج دورة الحياة، الذي تستخدمه اليونيسف، باحتياجات الأطفال في كل مرحلة من مراحل نموهم، حيث يعيق الفقر نمو الأطفال من خلال تقييد وصولهم إلى احتياجاتهم الأساسية (التعليم، والغذاء، والصحة، والمياه)، والذي يحد بدوره من نمو رأس المال البشري³⁵. وقيس مؤشر رأس المال البشري (HCI) مقدار رأس المال البشري الذي يُتوقع أن يحققه طفل مولود اليوم بحلول سن 18 عامًا، مع الأخذ في الاعتبار مخاطر سوء الصحة وضعف التعليم السائدة في البلد الذي يعيش فيه. حصل اليمن على 0.37 نقطة عام 2022 في مؤشر رأس المال البشري (مقياس من 0 إلى 1) وفقًا لأخر تحديث في عام 2026 لمؤشر رأس المال البشري الصادر عن البنك الدولي³⁶. ما يعني أن اليمن سيخسر 0.63 من إنتاجيته، نتيجة لضعف الاستثمار في رأس المال البشري، لا سيما في التعليم والصحة.



وبالتالي انخفاض القيمة الاقتصادية للأفراد نتيجة فقدان أو تراجع مهارات ومعارف السكان، ما يؤدي إلى انخفاض القدرة الإنتاجية الإجمالية للدولة. لذا فإن فقدان المهارات في سن مبكرة (نقص التعليم أو سوء التغذية) يؤثر سلباً على قدرة الطفل على التعلم مستقبلاً، ما يقلل من إنتاجيته ومكاسبه.

وهذا الإنذار المبكر يؤكد على أهمية الإنفاق الاجتماعي المستدام الموجه للأطفال الذي يسهم بشكل مباشر في تعزيز رأس المال الاجتماعي، ويسهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

مسارات السياسات والمعالجة

4

يتطلب الحد من تداعيات تراجع الإنفاق الاجتماعي وفجوات التمويل الخارجي في اليمن تبني مسارات سياسات متكاملة تركز على حماية رأس المال البشري للأطفال، وتعزيز الاستدامة المالية، وتحسين كفاءة الإنفاق الاجتماعي، والانتقال التدريجي من الاستجابة الإنسانية قصيرة الأجل إلى مسارات تنموية أكثر استدامة وإنتاجية.

مسارات تعزيز الاستدامة المالية للإنفاق الاجتماعي



- تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية من خلال رفع كفاءة التحصيل الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين الإنصاف الضريبي والطابع التصاعدي للضرائب .
- استكمال إصلاحات السياسة المالية وتطوير ضرائب السلع والخدمات بما يسهم في تنويع مصادر الإيرادات وتحسين الاستدامة المالية .
- إعادة توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية، ولا سيما التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، بالنظر إلى دورها المحوري في تنمية رأس المال البشري .
- تعزيز كفاءة الإنفاق الاجتماعي من خلال التقييم الدوري للبرامج الاجتماعية وتحسين التنسيق بين المؤسسات والقطاعات المختلفة .

³⁵ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والجهاز المركزي للإحصاء، أبريل 2025، "تقرير تحليل الفقر متعدد الأبعاد لدى الأسر وأبعاد الحرمان المتداخلة لدى الأطفال في اليمن 2024 م، باستخدام نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات في اليمن 2022 - 2023 م"، اليمن، ص.4.

³⁶ World Bank, 2026, Human Capital Index (HCI) (scale 0-1), Last Updated: January 12, 2026, https://humancapital.worldbank.org/en/indicator/WB_HCP_HCI

مسارات تحسين كفاءة الإنفاق الاجتماعي



- رفع كفاءة هيكل الإنفاق الاجتماعي عبر تعزيز الإنفاق الرأسمالي الموجه للاستثمار في المدارس والمرافق الصحية والبنية الأساسية للخدمات الاجتماعية .
- تحسين استهداف الإنفاق الاجتماعي نحو التدخلات الأعلى أثرًا على الأطفال، خصوصًا في مجالات الطفولة المبكرة والتعليم والتغذية والرعاية الصحية الأولية .
- تطوير آليات الاستهداف وتقليل التشتت والازدواجية بين برامج الحماية الاجتماعية بما يعزز كفاءة وصول الدعم إلى الفئات المستحقة .
- تعزيز قدرات المؤسسات العامة وتحسين كفاءة تقديم الخدمات الاجتماعية على المستويين المركزي والمحلي .

مسارات تعزيز الحماية الاجتماعية الموجهة للأطفال



- التوسع التدريجي في التغطية والاستهداف لبرامج الحماية الاجتماعية وصولًا إلى حماية اجتماعية أكثر شمولًا واستدامة .
- توفير موارد مالية مستدامة لبرامج الحماية الاجتماعية من مصادر وطنية ودولية لضمان استمرارية الخدمات والمنافع الأساسية .
- التركيز بصورة أكبر على الأطفال الأكثر عرضة للخطر، بما في ذلك الأطفال النازحون وذوو الإعاقة والأطفال الذين يواجهون حرمانًا متعدد الأبعاد .
- تعزيز برامج التحويلات النقدية والحماية الاجتماعية الموجهة للأطفال بما يدعم حصولهم على التعليم والرعاية الصحية والتغذية الأساسية .

مسارات التحول من الإغاثة إلى التنمية وتعزيز رأس المال البشري



- توجيه جزء أكبر من التمويل نحو البرامج والمشاريع التنموية التي تسهم في خلق فرص العمل وتعزيز الإنتاجية الاقتصادية.
- إعطاء الأولوية للاستثمار في التعليم والصحة والتغذية باعتبارها ركائز أساسية لتنمية رأس المال البشري للأطفال.
- تعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية ذات القدرة العالية على خلق فرص العمل، ولا سيما الزراعة والأسماك والصناعات المرتبطة بهما.
- توسيع برامج التدريب والتأهيل وتنمية المهارات بما يعزز القدرات العلمية والمهنية ويرفع الإنتاجية الاقتصادية للقوى العاملة.

